

إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: المنطقة الحرة بلارة نموذجاً

**The problem of activating the role of free zones for exporting:
the free zone, Bellara, as a model**

أ. د. أوسرير منور

جامعة بومرداس - الجزائر

ousserirmenouer@yahoo.fr

د. محمد مداحي¹

جامعة البويرة - الجزائر

meddahi26@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/11/16

تاريخ الاستقبال: 2020/04/19

ملخص:

يعتبر إنشاء المناطق الحرة بهدف توفير هياكل أساسية فعالة، ولكن أداء المناطق الحرة يعتمد إلى حد كبير على سياسات أخرى، ولاسيما السياسات الموضوعية لتنمية الموارد البشرية، والهياكل الأساسية اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير وزيادته. لذا نسعى من خلال هذا البحث لمعرفة مدى إمكانية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير؛ وواقع ذلك في المنطقة الحرة في الجزائر، كما يهدف البحث إلى تبيان أهمية المناطق الحرة في العالم، وإشكالية تفعيل دور هذه المنطقة في الاقتصاد الوطني، وعن طريق استغلال المميزات الطبيعية والجغرافية التي تنفرد بها هذه المناطق عن كل المناطق الحرة، وذلك بغية الوصول إلى نتيجة مفادها أن المنطقة بلارة تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية عند إدراجها في أولويات البرنامج الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، بلارة، الجزائر.

Abstract:

The aim of the establishment of free zones is to provide effective infrastructure. But the performance of free zones depends to a large extent on other policies, especially those for human resources development, and the necessary infrastructure to attract and increase export-oriented foreign direct investment.

Therefore, we seek through this research to find out to what extent the role to export can be activated, and the reality of that in the free zone in Algeria. The research aims at showing the importance of free zones in the world, and the problematic of activating the role of this region in the national economy, and exploiting the natural and geographical features that These regions are unique to all free zones. The aim is to reach a conclusion that the region Bellara that contributes to achieve social and economic development goals when they are included in the economic priorities of the program.

Key words: Free zones, Bellara, Algeria.

مقدمة:

قام عدد من البلدان النامية منذ عقد الستينيات من القرن الماضي بتحفيز صادرات المنتجات الصناعية التقليدية وذلك بإقامة مناطق تجهيز الصادرات (المناطق الحرة)، وقد بلغ عدد المناطق الحرة في بداية عقد الثمانينيات في قارة آسيا خمس وثلاثون منطقة، حيث تمثل المناطق الحرة، ومناطق تجهيز الصادرات إحدى الوسائل السياسية الاقتصادية الرامية إلى توفير ودعم التبادل التجاري الحر للمنتجات غير التقليدية المعدة للتصدير، وذلك تمهيدا لاعتماد تلك السياسات، وتطبيقها بعد اختبارها على نطاق ضيق في المناطق الحرة على الصناعات الأخرى التي تقع خارج الأسوار الجمركية للمناطق الحرة، (يسمى بعضها في عدد من الدول بالمناطق الاقتصادية)، وكذلك على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

¹ - المؤلف المرسل: محمد مداحي، الإيميل: meddahi26@gmail.com

وتعتبر المناطق الحرة على أنها عقارات (مناطق صناعية) تقع داخل سياج جمركي مخصصة للمنتجات التصديرية وتتمتع الصناعات القائمة فيها بمزايا التجارة الحرة وبمناخ رأسمالي في ما يتعلق بالأنظمة والقوانين. وتتمتع الشركات القائمة فيها التي في معظمها أجنبية بمعاملات تفضيلية في ما يتعلق باستيراد المواد الوسيطة وبدلات الضرائب وتوفير البنية الأساسية، كما تعفى الشركات من الأنظمة واللوائح المطبقة على الصناعات القائمة في أماكن أخرى من الدولة، ولمنح تلك المزايا يجب أن يتم تصدير معظم منتجات الشركة، كما يجب أن يتم استعمال المواد الوسيطة المستوردة كافة ضمن السياج الجمركي (سياج المنطقة الحرة)، وفي حال عدم التمكين من استعمال المواد الوسيطة المستوردة ضمن سياج المنطقة الحرة يجب إعادة تصديرها إلى الخارج.

إشكالية البحث: نظراً لأهمية المناطق الحرة في الاقتصاديات المعاصرة، سنحاول في بحثنا هذا أن نقوم بتحليل الأهمية الاقتصادية لتأكيد أهمية تلك المناطق، لذا سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: هل هناك إمكانية لتفعيل دور المناطق الحرة للتصدير؛ وما واقع ذلك في المنطقة الحرة "بلارة" في الجزائر؟

أهمية البحث: تعتبر المنطقة الحرة (بلارة بالجزائر) وما تمتلكه من مقومات، قد عقد عليها الآمال لإنعاش اقتصادها الوطني المتدهور وتحسين الظروف المعيشية، عن طريق استغلال المميزات الطبيعية والجغرافية التي تنفرد بها هذه المناطق عن كل المناطق الحرة في العالم، وهو ما يؤهلها لأن تكون مركزاً تجارياً إقليمياً ودولياً معاً.

هدف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى تبيان أهمية المناطق الحرة في العالم، وإشكالية تفعيل دور هذه المنطقة في الجزائر.

تقسيمات البحث: للإجابة على الإشكالية السالفة الذكر قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: التأصيل النظري لمفهوم المنطقة الحرة؛

المحور الثاني: الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في ظل التكامل الاقتصادي الوطني؛

المحور الثالث: إشكالية تفعيل المنطقة الحرة "بلارة" في الجزائر.

المحور الأول: التأصيل النظري لمفهوم المنطقة الحرة؛

إن فكرة المناطق الحرة تعتبر فكرة قديمة، تمثلت في إعطاء تسهيلات من الموانئ والمراكز التجارية التي كانت تشهد نشاطاً كبيراً في التبادل التجاري وخاصة بين الشرق والغرب، ومن هذه الأماكن أو المراكز: جبل طارق، مالطا، عدن، وهونج كونج.

وقد أدت هذه التسهيلات إلى ازدهار عمليات التبادل التجاري وزيادة اهتمام الدول والحكومات بأهمية مثل هذه المناطق في الاقتصاد الوطني، وقد اعتبرت قرطاجنة أول منطقة حرة وأول ميناء حر في التاريخ، حيث تأسست هذه المدينة في القرن السابع قبل الميلاد، وتطورت بسرعة كبيرة كمركز تجاري مرموق¹.

وقد قامت عدد من البلدان النامية منذ عقد الستينات بتحفيز صادرات منتجاتها الصناعية التقليدية، وذلك بإقامة مناطق تجهيز الصادرات "المناطق الحرة" *Free zones*، وتبلغ عدد المناطق الحرة في العالم أكثر من (850) منطقة في الوقت الحالي تقريباً، تعمل في أكثر من 100 مدينة، وتستخدم مباشرة أكثر من 27 مليون عامل، ويصل حجم صادراتها إلى 250 مليون دولار².

أولاً: مفهوم المناطق الحرة: تعرف المناطق الحرة على أنها عقارات (مناطق صناعية) تقع داخل سياج جمركي على مساحة تتراوح بين 10 و500 هكتار مخصصة للمنتجات التصديرية، وتتمتع الصناعات القائمة فيها بمزايا التجارة الحرة فيما يتعلق بالأنظمة والقوانين، وتتمتع الشركات القائمة فيها والتي تكون في معظمها أجنبية بمعاملات تفضيلية فيما يتعلق باستيراد المواد الوسيطة وما يترتب عليها من الضرائب وتوفير البنية الأساسية، كما تعفى الشركات من الأنظمة واللوائح المطبقة على الصناعات القائمة في أماكن أخرى من الدولة.

وترجع أهمية المناطق الحرة على المستويين الوطني والدولي إلى نجاح تلك المناطق، حيث تلعب المناطق الناحية في تلك الدول دوراً كبيراً وهاماً وهذا الدور والأهمية يختلف من وجهة نظر كل دولة، وفقاً للأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق. إذن يقوم مفهوم المنطقة الحرة، أساساً على تسهيل عمليات الاستثمار والتصنيع، وذلك بإتباع الآتي³:

- ✓ وجود بنية تحتية متطورة؛
- ✓ حرية التملك بالكامل أي 100%؛
- ✓ حرية تحويل الأموال إلى خارج المنطقة الحرة؛
- ✓ إعفاءات طويلة المدى من الضرائب؛
- ✓ عدم تطبيق الأنظمة المحلية والقوانين على أنشطتها؛
- ✓ إعفاءات جمركية على الاستيراد والتصدير وعلى استيراد المواد الخام التي تدخل في التصنيع.
- ✓ تسهيل الإجراءات الإدارية.

وتتسم المناطق الحرة بهذا المعنى بالخصائص التالية:

- 1- **العزل:** بمعنى أن المنطقة الحرة محصورة عن بقية إقليم الدولة المضيفة لها، وفي حالة الضرورة يمكن وضع عازل غير ممكن اقتحامه، كما لا يمكن لأي شخص طبيعي أن يأتي للإقامة فيها باستثناء الأيدي العاملة؛
- 2- **الخروج عن الإقليم الجمركي:** إن المنطقة الحرة توجد خارج الإقليم الجمركي للدولة المضيفة لها، بمعنى أن العمليات بداخلها لا تخضع للتشريعات والأنظمة الجمركية والقانونية والقيود المطبقة بالنسبة إلى الأنشطة ذاتها داخل الإقليم الجمركي؛
- 3- **التعطيل الضريبي:** إذ إن الميزة الأساسية للمناطق الحرة تكمن في نظامها الضريبي الذي يخضع له المتعاملون ومن خلال مختلف العمليات التي تجري داخل المناطق الحرة، ذلك أن المنطقة الحرة لا يمكن تحديدها كما هي، إلا إذا مُنحت أنظمة تشريعية مشجعة وخاصة من الناحية الضريبية مقارنة بالحيط الاقتصادي الذي تعمل من حوله؛
- 4- **العالمية:** فالمناطق الحرة مفتوحة على كل المتعاملين الذين يرغبون في الاستثمار فيها من دون أي تفرقة بالنظر إلى الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة؛
- 5- **المساواة:** إن كل المتعاملين في المنطقة الحرة يعاملون على قدم المساواة، ذلك أن الامتيازات تُمنح للجميع، فليس هناك أي تمييز تفضيلي في المعاملة داخل المنطقة نفسها؛
- 6- **تيسير الإجراءات الإدارية:** فالمناطق الحرة تتميز بانسحاب ملحوظ للإدارات، فالإجراءات الإدارية داخل المنطقة تتميز بالسرعة والمرونة والبساطة.

وتأسيساً على ما سبق فإن المناطق الحرة هي نظام قانوني مُنشأ لكيانات قانونية ذات طبيعة اقتصادية (تجارية، صناعية، خدمية...) تعمل في إطار الحرية الاقتصادية، وتعدّ أجنبية في نظر القانون الجمركي والضريبي للدولة المضيفة على الرغم من خضوعها لسيادتها، وتمتاز العمليات فيها بالسرعة والفعالية والسرية.

ثانياً: المناطق الحرة ودورها في الاستثمار: إن المناطق الحرة تلعب دوراً كبيراً في عوامة اقتصاديات الدول التي تشهد اقتصاداً حراً ومتطوراً، من خلال تنشيط التبادلات التجارية بين تلك الدول، والمساعدة على الاستثمار وانتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال فيما بينها مثل: دول الاتحاد الأوروبي، واتحاد جنوب شرق آسيا، واتحاد دول أمريكا الشمالية، ونتيجة للتطورات العالمية الهائلة في مجال الاتصالات والنقل

وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية وزيادة فرص التحويل على نطاق واسع وسريع، كل ذلك ساعد على زيادة نسب الاستثمار وعلى تحرير القيود على التجارة العالمية من خلال منظمة التجارة العالمية؛

ثالثا: أسس بناء المناطق الحرة: إن نجاح المناطق الحرة ينبغي أن يكون على أسس وأهداف واضحة ومنسجمة مع فلسفة الدولة، مراعية بذلك الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن تلك الإعفاءات والحوافز التي تقدمها هذه المناطق في مجال الضرائب والرسوم الجمركية، وتوفير البنية التحتية من مرافق وطرق وخدمات أساسية مع تبسيط الإجراءات المتبعة فيها، سواءً من حيث إدخال أو إخراج البضائع والتراخيص والتسجيل وغيرها من الإجراءات المستخدمة في المناطق الحرة، الأمر الذي يجعل المستثمر الوطني والأجنبي سباقاً للبحث عن الاستثمار في تلك المناطق؛

رابعا: أهداف إنشاء المناطق الحرة: تهدف الدول من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها إلى تحقيق الأهداف التالية⁴:

- ☑ إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير؛
- ☑ زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية؛
- ☑ قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات المستهلك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية؛
- ☑ استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية التي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج الإدارة؛
- ☑ المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية؛
- ☑ الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة؛
- ☑ تعمير تنمية بعض الجهات والأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي الاقتصادي بينها بين الأقاليم الأخرى؛
- ☑ إيجاد وخلق فرص عمالة جديدة، ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة تكنولوجيا متطورة الحد من مشكلة البطالة؛
- ☑ جذب مشروعات التكامل الخلفي وإيجاد الترابطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي؛
- ☑ زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار؛
- ☑ إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية؛
- ☑ جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وتشجيعها للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشاريع البنى الأساسية والمرافق والتسهيلات الخدمية؛
- ☑ زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات وموارد النقد الأجنبي؛
- ☑ توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنوع مصادر الدخل؛
- ☑ إدخال تقنيات حديثة؛
- ☑ إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة وتنمية مهاراتها وتطويرها؛
- ☑ استغلال المزايا النسبية المتوافرة؛
- ☑ تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل الخلفية؛

☑ تنشيط تجارة الخدمات (خدمات مالية، بنوك ومصارف، خدمات النقل والاتصالات)، حيث يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة؛

☑ إيجاد معارف جديدة تنصهر في مهارة المؤسسات الوطنية أي أساليب التسيير والتقنيات المالية والتسويق، كل هذا من أجل تحسين الكيان الاقتصادي.

وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة وطبيعة الأنشطة التي تمارسها وهذا بدوره يتوقف على الضمانات والتسهيلات والحوافز التي تقدمها المناطق.

خامساً: العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة: إن نجاح المناطق الحرة في جلب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الأهداف المرجوة منها ونتائج إيجابية على اقتصاديات الدول النامية يرتبط بعدة عوامل أساسية أهمها⁵:

1- القيام بدراسات الأولوية قبل إنشاء المناطق الحرة منها:

☑ معرفة فرص إقامة المناطق في الولايات المختلفة؛

☑ دراسة الموارد الاقتصادية؛

☑ دراسة الأسواق العالمية لمعرفة أهم فرص الاستثمار التي يمكن الترويج لها.

2- اختيار مواقع المناطق الحرة والتخطيط الجيد لها من حيث:

☑ خدمات الاتصالات؛

☑ طرق ووسائل المواصلات؛

☑ إيجاد البنية القاعدية؛

☑ ملائمة الموقع بيئياً وتضاريسياً مع نوعية الأنشطة المقامة؛

☑ تحديد الحجم المناسب للمنطقة الحرة مع مراعاة التوسعات المستقبلية.

3- **الاستقرار السياسي والاقتصادي وملائمة مناخ الاستثمار:** إن أبرز المشاكل المعيقة لجلب الاستثمارات في أي دولة هي وجود المنازعات والاضطرابات الداخلية وإضرابات العمال والتغيير السريع للحكومات والحروب والتغيير الدائم للسياسات الاقتصادية التي لها صلة بنشاط الاستثمار حيث يؤدي كل هذا إلى آثار سلبية على نشاط الاقتصادي العام للدولة وعدم جذب الاستثمارات الأجنبية وهروب رأس المال؛

4- **توفر اليد العاملة وانخفاض كلفتها؛**

5- **ارتباط أهداف المشاريع المرخص لها بالأهداف العامة للدولة؛**

6- **الكفاءة الإدارية لقيادة المنطقة الحرة:** تهيئة الظروف لقيام المشروعات وتبسيط الإجراءات وتوفير الخدمات اللازمة وتسهيل تعامل المشروعات مع الجهات المختلفة؛

7- **المزايا والحوافز الممنوحة:** ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ- الحوافز المادية؛

ب- الحوافز المادية ومنها الحوافز الجمركية.

8- **الحوافز الضريبية؛**

9- الحوافز الأخرى كعدم فرض قيود على التعامل بالنقد الأجنبي أو التحويلات المالية والأرباح.

المحور الثاني: الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في ظل التكامل الاقتصادي ؛

ترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية، وزيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، وتحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشئ هذه المناطق باعتبارها وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية والحوافز الجمركية تمهيداً للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية.

إن أول ما يشهد بأهمية المناطق الحرة على المستويين الوطني والدولي هو نجاح المناطق الحرة المقامة في بعض الدول سواء منها المتطورة أو النامية، وإن هذه المناطق الناجحة تلعب في هذه الدول دوراً كبيراً وهاماً سعت إلى تحقيقه بواسطتها، وإن هذا الدور والأهمية يتخلف من وجهة نظر كل دولة على حدة بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة.

وأهمية المناطق الحرة مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي القائم وبالظروف الاقتصادية الاجتماعية السائدة في البلد الذي تقام فيه المنطقة الحرة من جهة، ومدى تفاعلها أو تأثرها بالظروف الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، وإن تطور المناطق الحرة على اختلاف أشكالها ومضامينها وأهدافها يتبع بالضرورة هذه الأنظمة وتطورها، ويتأثر بها إلى حد بعيد من حيث إقامة المناطق الحرة أو تعديل وتبديل بنيتها ومقوماتها أو تحديد أشكالها، وتعبير آخر (فهي إما أن تكون دعماً لهذه الأنظمة أو الاندماج فيها أو أن تكون هروباً واستثناء من قيودها ومن الأحكام السائدة فيها⁶).

أولاً: أنواع المناطق الحرة: على الرغم من اختلاف أنواع التي تأخذها هذه المناطق بيد أن جميعها تشترك في أنه لا يتم فرض أي نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها من العالم الخارجي، كما تعامل المنتجات التي تخرج من هذه المناطق إلى داخل البلاد كما لو كانت سلعاً مستوردة من الخارج، وينبغي الإشارة إلى أنه من الصعوبة بمكان التمييز الدقيق بين الكثير من أنواع المناطق الحرة لتداخلها وتشابك نشاطاتها الاستثمارية، لكن للأغراض التحليلية يمكن تقسيمها إلى الآتي:

1- المناطق الحرة التجارية: هي المناطق الحرة التي يتحدد نشاطها في استيراد السلع والمنتجات من خارج الدولة التي تقام فيها أو من داخلها؛ لغرض تخزينها أو إعادة تعبئتها وتغليفها ومن ثم تصديرها إلى الخارج وجزء منها إلى الداخل، أي تعد بمنزلة مستودع أو مركز تخزين، وتحدد أهدافها في تنمية التبادل التجاري من خلال تنمية تجارة الترانزيت، وتجارة إعادة التصدير وتيسير تدفق السلع من الدولة المضيفة وإليها؛

2- المناطق الحرة الصناعية: هي المناطق الحرة التي تخصص للاستثمار الصناعي والأعمال التجارية والخدمية المرتبطة بها حصراً واستثناءً من إجراءات السياسة الصناعية المتبعة في الدولة وقيودها. وقد غلبت الصناعات كثيفة العمالة كصناعة المنسوجات والألبسة الجاهزة والصناعات الجلدية والصناعات الغذائية على المناطق الحرة الصناعية في البلدان النامية، ثم امتدت إلى الصناعات التجميعية في مجال صناعة المركبات والآلات الثقيلة والأجهزة الإلكترونية، وتنحصر مشروعاتها باستيراد الأجزاء والقطع تامة الصنع وتخزينها في مخازن مؤقتة إلى حين تجميعها لإنتاج منتجات نهائية وإعادة تصديرها؛

3- المناطق الحرة التجارية والصناعية: يُعدّ هذا النمط من المناطق الحرة أكثر جدوى من النمطين السابقين وأكثر انتشاراً في العالم؛ إذ تجمع خصائص المناطق الحرة التجارية والمناطق الصناعية ومماهما، أي إنها تشمل كلاً من المناطق الصناعية والمناطق الحرة التجارية، وتسمى أيضاً بمناطق تجهيز الصادرات؛

4- المناطق الحرة متعددة الأغراض: وتسمى أيضاً بمجمعات الأعمال الحرة، ويعد هذا النوع الأكثر تطوراً من أنواع المناطق الحرة العامة في الوقت الحاضر؛ إذ تمارس أنشطة متعددة في وقت واحد كالنشاط التجاري والتخزين والنشاط الصناعي والمعارض والنشاط السياحي والنشاط الخدمي كشرركات التأمين والبنوك ومكاتب الاستشارات الفنية والقانونية والاقتصادية إضافة إلى مجمعات التكنولوجيا والإنتاج الفني والتلفازي والإعلامي والإنترنت وخدمات النقل البحري وقرى الشحن والحاويات وخدمات الترانزيت، حيث تقسم المنطقة الحرة إلى قطاعات، كل قطاع يخصص لنمط من الأنشطة، مثال ذلك المنطقة الحرة في "بودنج" بمدينة شنغهاي في الصين حيث تقسم إلى خمس مناطق حرة فرعية (قطاعات) تجارية، مالية، علمية، سياحية، ترانزيت؛

5- المناطق الحرة المتخصصة: هي المناطق الحرة التي تنشأ في بلد ما وتحدد لنوع معين من الاستثمار أو لنشاط استراتيجي (خدمي أو إنتاجي) معين، أي إن المناطق الحرة المتخصصة تقام بهدف استيعاب مجموعة متجانسة من السلع والخدمات يراد توجيهها إلى سوق محددة مسبقاً، وتتركز حول (أو تعتمد على) موارد ومهارات ومعارف وتقنيات مشتركة، وتكون عوامل ومقومات نجاحها أو إخفاقها متماثلة، ولها منافسون محدودون، ومن الممكن صياغة إستراتيجية خاصة بها في ضوء متطلبات السياسة الاقتصادية للدولة المضيفة، وتمنح الحوافز والتسهيلات المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار والتي من شأنها تيسير إقامة المستثمرين وجذبهم إليه.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية: ترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجري من أحداث وتغيرات متلاحقة.

ومن وحي فلسفة المناطق الحرة المتمثلة في زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول فإن إنشاء المناطق الحرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشئ المناطق الحرة، حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية والحوافز الجمركية تمهيداً للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية.

ويمكن وصف العلاقة بين المناطق الحرة المختلفة من جانب معين بأنها علاقة تنافسية (فيما يتعلق بكلفة الخدمات المقدمة وسهولة الإجراءات إضافة إلى توفر المزايا والحوافز والإعفاءات)، ومن جانب آخر علاقة تكاملية (فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية سواء كانت في المناطق الحرة أو خارجها)، وهناك عامل أساسي وهام يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي وعلاقات الإنتاج فيه ودور المناطق الحرة فيه كصمام أمان وكمنفذ على الأسواق الدولية عن طريق التجارة الخارجية، وطبيعي أن يختلف هذا الدور كما ذكرنا سابقاً من وجهة نظر كل دولة على حدة بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة وقد تكون هذه الأهداف والغايات متماثلة.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أهمية المناطق الحرة من خلال النقاط التالية⁷:

1- قدرة المناطق الحرة على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الإعفاءات والحوافز التي تقدمها، مما يسهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة؛

2- تنمية المبادلات التجارية عامة، وتجارة الترانزيت خاصة؛ حيث إن فلسفة المناطق الحرة القائمة على حرية انتقال السلع والخدمات من دون خضوعها لأي قيود جمركية وغير جمركية كالقيود الكمية والنقدية وغيرها، إضافة إلى مرونة الإجراءات المتبعة بغية تخفيض التكلفة على المستثمرين؛ تؤدي إلى زيادة قدراتهم التنافسية؛

3- الإعفاءات التي تمتاز بها المشاريع في المناطق الحرة تعمل على تشجيع إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم وأساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الإنتاج بجودة وكفاءة عاليتين، مما يسهم في رفع تنافسية مثل هذه الصناعات في الأسواق العالمية؛

- 4- توفير فرص العمل إذ إن المشاريع التي تقام في المناطق الحرة تسهم على نحو مباشر وغير مباشر في توظيف الأيدي العاملة الوطنية وتكسيبها المهارات الفنية التي يمكن نقلها إلى قطاعات خارج المناطق الحرة، مما ينعكس إيجابياً على رفع إنتاجية هذه القطاعات؛
- 5- المساهمة المباشرة وغير المباشرة في تطوير المناطق والأقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة، إضافة إلى التأثير الإيجابي في مختلف القطاعات الاقتصادية المرتبطة بنشاط المناطق الحرة كقطاع النقل والمواصلات والمرافق؛
- 6- التكامل الصناعي إذ يمكن إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات في مناطق حرة أخرى أو خارج المناطق الحرة؛ إذ إن كثيراً من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان، ويتم تجميعها في المناطق الحرة بقصد تصديرها إلى الأسواق العالمية؛
- 7- جذب تكنولوجيا حديثة وأساليب عمل وإدارة متطورة، فقد زادت أهمية التكنولوجيا الحديثة في التنمية الاقتصادية وخاصة في عصر العولمة الاقتصادية واشتداد المنافسة على التصدير، ولاسيما أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي دوراً مهماً في خفض نفقات الإنتاج وتحسين الجودة وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، ويعدّ نقل التكنولوجيا من أهم أهداف إنشاء المناطق الحرة من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية للصناعات المحلية وبالتالي زيادة قدرتها التصديرية؛
- 8- تعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية: وذلك عن طريق استغلال المواد الأولية والخام في عملية التصنيع بدلاً من تصدير الموارد والمواد بصورتها الأولية وبأسعار متدنية جداً، لأنه يمكن إقامة مشاريع صناعية يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه المواد وخلق قيم مضافة أعلى لها؛
- 9- التدريب والتنمية البشرية: حيث تسهم المناطق الحرة في توفير فرص لتدريب الأيدي العاملة وتعزيز قدرة الموارد البشرية المحلية التي تم توظيفها في الشركات المستثمرة في هذه المناطق، وبالتالي يكون لها مردود إيجابي على مهارة الأيدي العاملة المحلية وهذا قد يؤدي دوراً مهماً في الرفع من كفاءة هؤلاء العمال، وبالتالي المساهمة في زيادة الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عند عودتهم إلى العمل في الشركات الوطنية. وهذا الأمر يتوقف على عدد هؤلاء العمال والمجالات التي تم تدريبهم فيها ومدة التدريب، وهل هناك تخصصات مشاهجة في الشركات العاملة في المناطق الحرة بحيث يمكن أن تسهم في تحديث الأساليب الإدارية المتبعة في الشركات الوطنية، الأمر الذي يرفع من كفاءة العمال والمدبرين المحليين؛
- 10- تنشيط تجارة الخدمات: تشمل على الخدمات المالية والاستشارية والمتضمنة خدمات البنوك والتأمين والدراسات والوساطات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وهي الخدمات التي يزداد الطلب عليها في المناطق الحرة لتكون بمنزلة تسهيل للأنشطة الاقتصادية داخل المناطق الحرة وخارجها.
- ثالثاً: الأهداف الداعية إلى إنشاء المنطقة الحرة: بما أن المناطق الحرة تعني التحرر من القيود الجمركية على بعض النشاطات الاقتصادية عن طريق منح امتيازات جمركية غايتها تشجيع الصناعات التي تعتمد بشكل رئيس على المواد الأولية والقطع المستوردة وعلى بيع المواد المصنعة للخارج.
- حيث كان وما زال من الأهداف الرئيسة التي تسعى الدول المضيفة لتحقيقها من وراء إقامة المناطق الحرة هي تحقيق الربحية وعوائد تجارية واقتصادية على المستوى الاقتصادي الوطني.
- ومع التطورات السريعة والمتلاحقة في مختلف مجالات الإنتاج والاستهلاك والخدمات في العالم وفلسفة وظيفة الدولة ونماذج التنمية تطورت أيضاً الأهداف التفصيلية للمناطق الحرة بحسب خصوصية الدولة المضيفة للاستثمار ولعل من أهمها⁸:

- ✓ جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشاريع البنى الأساسية والمرافق والتسهيلات الخدمية؛
- ✓ زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات وموارد النقد الأجنبي؛
- ✓ توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل؛
- ✓ إدخال تقنيات حديثة؛
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة وتنمية وتطوير مهارتها؛
- ✓ استغلال المزايا النسبية المتوفرة؛
- ✓ تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل الخلفية؛
- ✓ ح- تنشيط تجارة الخدمات (خدمات مالية - بنوك ومصارف - خدمات النقل والاتصالات)⁹، حيث يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة.

وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة في عام 1985 جدولاً تبين فيه الأهداف الأكثر أهمية للمناطق الحرة وهي¹⁰:

- توليد مصادر للعمالات الأجنبية؛
- إيجاد فرص عمل؛
- جذب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا المتطورة؛
- اكتساب مهارات جديدة؛
- خلق روابط بين صناعات المناطق الحرة والاقتصاد المحلي.

كما بين البنك العالمي في دراسة له في عام 1992 أهداف المناطق الحرة، وتتألف من مكاسب التبادل الأجنبي وخلق فرص العمل (التوظيفات) من خلال تصدير المنتجات والسلع¹¹، ونلاحظ بين هذه الأهداف أنه توجد صعوبات تواجه تحليل الفائدة والكلفة من خلال أهداف الأمم المتحدة.

رابعا: التكامل الاقتصادي: مما لاشك فيه أن المنطقة الحرة الناجحة هي نواة لإقامة صناعة لا يمكن إقامتها داخلياً أو وطنياً في وقت ما أو لإقامة صناعة تصديرية لا يتوقع نجاحها أو طلب منتجاتها داخلياً في السوق المحلية. في حين يمكن تصور نجاحها في المنطقة الحرة على ضوء الخدمات والمساعدات والحوافز المتوفرة فيها، وكون منتجاتها قابلة لتغطية جزء من الطلب الخارجي في الأسواق الاستهلاكية الأجنبية.

ويقوم التكامل الاقتصادي على أساس فرضية التشابك الاقتصادي، أي أن هناك تشابكاً منظورياً أو غير منظور بين الأنشطة الاقتصادية الوطنية والأنشطة الاقتصادية المقامة في المناطق الحرة من خلال ما يستورد منها أو يصدر إليها، إذ تقوم مشاريع في الداخل تتطور لتغذية المشاريع المقامة في المناطق الحرة كما يمكن أن تقوم مشاريع في المنطقة الحرة لتغذية مشاريع أو نشاطات إلى داخل البلد، إضافة إلى ما توفره المناطق الحرة من فرص عمل للقوى العاملة في الداخل، وتحويل دخلها من العملة الأجنبية إلى الداخل وكذلك تحويلات الجهة المستثمرة للداخل من عوائدها في المنطقة من إيجارات وأجور وخدمات وعوائد أخرى.

ومن ناحية أخرى، زيادة الإنتاج الصناعي ورفع نسبة مساهمة إجمالي الناتج المحلي مع التركيز على تصنيع الخامات ومشتقاتها وزيادة القيمة المضافة وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية ضماناً لتدفق العملات وتحقيق درجة من التكامل الأفقي والعمودي بين فروع الصناعة من جهة وبين فروع الاقتصاد الأخرى من جهة ثانية.

خامساً: دور المناطق الحرة في تطوير المنظومة الاقتصادية الخليجية:

إن المناطق الحرة في دول مجلس التعاون الخليجي باتت تشكل عنصراً أساسياً في المنظومة الاقتصادية الشاملة، التي تساهم في نمو الناتج الإجمالي الخليجي، إذ تعتبر أحد الحلول المبتكرة التي لجأت إليها دول الخليج للاستثمار في صناعة المستقبل، وتحقيق التطور الاقتصادي.

ويبين مدير هيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي مدير المنطقة الحرة بالحميرة* أن الشارقة سعت للاستفادة من اقتصاد المناطق الحرة، حيث حرصت هيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي والمنطقة الحرة بالحميرة على إنشاء مناطق حرة تسخر لخدمة المنطقة الخليجية واقتصادها المتنوع، بهدف جذب المستثمرين الخليجيين عبر توفير مزايا تنافسية وخدمات عمالية، إذ تضم المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي والمنطقة الحرة بالحميرة 13 ألف شركة من 165 دولة حول العالم، في حين تشكل نسبة الشركات الخليجية منها 12.8 في المائة¹².

كما أن المناطق الحرة تساهم بدور رئيسي في تطوير وتنمية الاقتصاد العالمي، وتلعب دوراً مهماً في استقطاب الاستثمارات في مجالات صناعية وتجارية وخدمية متنوعة رئيسية، وتساهم في تسهيل تدفق رؤوس الأموال، وتنشيط الاقتصاد وقطاعاته، وتطوير القدرات البشرية، وخلق الوظائف، بالإضافة إلى مواكبة أحدث التوجهات الاقتصادية، كما تعد كذلك جزءاً مهماً من جهود استشراف المستقبل، والاستفادة من المتغيرات العالمية في تأسيس بنية اقتصادية تحتية مبتكرة، وتعد المناطق الحرة في دول مجلس التعاون الخليجي عنصراً أساسياً في المنظومة الاقتصادية الشاملة التي تساهم في نمو الناتج الإجمالي الخليجي، إذ هي أحد الحلول المبتكرة التي لجأت إليها دولنا الخليجية للاستثمار في صناعة المستقبل، وتحقيق النمو الاقتصادي. واليوم، نحن نرى ثمرة هذه الرؤية الحكيمة للقيادة الخليجية التي أصبحت مناطقها الحرة مناطق مؤثرة عالمياً في تعزيز الإنتاجية الاقتصادية، ودعم التوظيف والموارد البشرية، وتنامي الخبرات.

كما أن المناطق الحرة في دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت نموذجاً اقتصادياً لجميع دول العالم، وذلك في الكيفية المبتكرة في إدارتها، وتنظيمها لهذه المناطق الحرة، وتحويلها إلى مناطق تخدم الأهداف الاستراتيجية التنموية، وتحقيق قيمة مضافة تنافسية للاقتصادات الخليجية، موضحاً أنه بالفعل أصبحت المناطق الحرة في دول الخليج علامة فارقة ونموذجاً متميزاً للتطوير الاقتصادي.

وعن إمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية للمناطق الحرة، فإن هناك عدداً من العوامل الجوهرية التي تلعب دوراً رئيسياً في الارتقاء بمكانة المناطق الحرة وتنافسيتها، حيث يولي المستثمرون اهتماماً بالغاً بالبيئة المثالية الملائمة لدعم نشاطات الشركات التي تختار منطقة حرة دون غيرها، كما يكمن لهذه العوامل "الموقع الاستراتيجي والجغرافي للمنطقة الحرة، وقربها من خطوط النقل الجوي والبحري العالمية، والطرق التجارية التقليدية والمبتكرة، والبنية التحتية، وتوفير الخدمات، ومرونة القوانين والأنظمة الحكومية، بالإضافة إلى الحجم الإجمالي للمنطقة الحرة، وتوفر الأراضي التي يمكن الاستثمار فيها عبر تطويرها وتوسيعها لتتلاءم مع المتطلبات المتغيرة للشركات.

تعد المنطقة الحرة بالحميرة في مدينة الشارقة حالياً ثاني أكبر منطقة حرة في دولة الإمارات، تمتد على مساحة تتخطى 26.7 مليون متر مربع من المساحات التجارية والصناعية، وعن الاستثمارات في تطوير البنية التحتية للمناطق الحرة بالشارقة، أكد أن الجهود مركزة مؤخراً على إبراز القيمة التي يمكن للشركات الاستفادة منها، سواء في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أو في الأسواق العالمية.

أصبحت المناطق الحرة مدناً متكاملة من الخدمات والتسهيلات التي توفر البيئة الحاضنة للشركات، وللتكيز على تطوير نشاطاتهم وعملياتهم خارج الحدود، وإلى أسواق جديدة، تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بزيادة المساحات التأجيرية، وتوفير خدمات إضافية لم

* سعود المزروعى، مدير هيئتي المناطق الحرة بمطار الشارقة ومنطقة الحميرة، المنطقة الحرة في حميرة الشارقة "الشرق الأوسط"

يصبح بعدها المستثمر بحاجة لمغادرة المنطقة الحرة بتاتاً، فكل ما يحتاج إليه بات متوفراً، من خدمات حكومية ومصرفية ومطاعم ومساكن، وغيرها من الخدمات اليومية الضرورية.

وقد بلغت قيمة الاستثمارات في تطوير البنية التحتية في كل من المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي والمنطقة الحرة للحميرية 4.2 مليار درهم (1.1 مليار دولار)، وذلك بخلاف استثمارات شركات القطاع الخاص 13 ألفاً التي تعمل هناك. ولعل أهم استثماراتنا حالياً للمستقبل هو وضع اللمسات الأخيرة على خطط تطوير منطقة المستودعات، والمخازن الجديدة في المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي، التي ستصبح جاهزة للتأجير والاستثمار بداية العقد المقبل في 2020، حيث ستزيد من القدرة الاستيعابية لمخازن المنطقة بواقع 268 مخزناً، مساحة كل واحد منها نحو 600 متر مربع، وتعمل المنطقة الحرة بالحميرية على تطوير وتوسيع مجمع الشارقة للأغذية (فود بارك) الذي يعد نقلة نوعية للمنطقة الخليجية، حيث جاء المشروع ليلبي حاجة ملحة في دول الخليج، وهي مسألة الأمن الغذائي، كما يعد هذا المشروع اليوم أكبر مدينة متكاملة للصناعات الغذائية في المنطقة، بمساحة تبلغ 11 مليون قدم مربع، وتضم 136 مخزناً مخصصاً للتبريد والتخزين والتغليف، مما سيجعل من المشروع مدينة المستقبل لتلبية المتطلبات الغذائية للدولة وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي¹³.

المحور الثالث: إشكالية تفعيل المنطقة الحرة "بلارة" في الجزائر؛

تبقى منطقة "بلارة" بالميلية في طي النسيان منذ ثلاثة عقود، فلم تعرف حتى الآن سوى تغيير في تسميتها والمرتبب بمختلف الوعود والمشاريع التي بقيت حبرا على ورق حبيسة الأدرج. تقع منطقة "بلارة" أو "المنطقة الحرة بلارة" كما اشتهرت بدائرة "الميلية" على الطريق الرابط بينها وبين مركز ولاية "جيجل" تربع على مساحة تقدر بـ 523 هكتارا محاطة بجدار من الإسمنت المسلح يبلغ طوله 14 كلم. وتعتبر هذه المنطقة ذات أهمية كبيرة خاصة وأن الولاية تتوفر على كل المقومات والهيكل القاعدية التي تساعد على إطلاق مشاريع استثمارية ضخمة بالمنطقة على غرار ميناء "جن جن" مطار "فرحات عباس" وخط السكة الحديدية الرابط بين "جيجل" و"قسنطينة" مروراً بولاية سكيكدة وقد تقرر القيام بالعديد من المشاريع الاستثمارية الهامة والضخمة بالمنطقة إلا أنه لم يحقق منها شيء وبقيت تسبح في عالم افتراضي بالإضافة إلى الأغلفة المالية الضخمة التي أنفقت على أشغال التهيئة في كل مرة.

أولاً: الإطار القانوني لإنشاء المناطق الحرة: جاءت فكرة إقامة المناطق الحرة في الجزائر التي تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 الذي خصص فصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة، وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيها مختلف العمليات الاستيراد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير أي الأنشطة التجارية والخدمات والصناعية وفق إجراءات مبسطة وبمحامل الأجنبية القوية القابلة للتحويل مسعرة من البنك الجزائر بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين إلى تحكم وتنظم التجارة الخارجية¹⁴. بعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية وهذا بطلب وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتاعها حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل ومعايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار 16 ولاية ووقع الاختيار واعتماد منطقة بلارة بولاية جيجل كمنطقة تصدير صناعية حرة.

ثانياً: منطقة بلارة الموقع والمؤهلات: تقع منطقة بلارة في دائرة الميلية على الساحل حيث تبعد على مدينة جيجل بـ 50 كم شرقا وتتوفر المنطقة على هياكل قاعدية هامة هذا ما جعلها تأخذ موقعا إستراتيجيا بالإضافة إلى قربها من¹⁵:

- الطريقين الوطنيين 27 و43 الرابطين بين جيجل وسكيكدة؛

- خط أنابيب الغاز الذي يصل بين ولايتي جيجل وسكيكدة.

تبعد عن مطار فرحات عباس بـ 50 كم و 45 كم عن ميناء جنجن إضافة إلى هذا تبعد عن المركز الكهربائي بـ 45 كلم. تتربع المنطقة على مساحة قدرها 523 منها 512 هكتار مهيأة أعدت خصيصا لإقامة مركب الحديد ومحطة المنطقة بجدار علوه 205 متر وطوله 13000 متر.

وفي إطار الأشغال التي تتكفل بها الدولة من أجل التهيئة الكاملة للمنطقة والتي نص عليها المرسوم التشريعي رقم 320/24 المؤرخ في 17/10/1994 في مادته الرابعة التي جاء فيها ما يلي:

- ☑ ربط المنطقة بخطوط لطرق الرئيسية التي تربط الناحية بالتراب الوطني؛
- ☑ إيصال المنطقة بمختلف شبكات التزويد بالكهرباء والغاز الماء الشروب الهاتف التلكس...؛
- ☑ إيصال المنطقة بشبكات لصرف مياه الأمطار وتطهير المياه المستعملة وطبقا لهذا المرسوم تم أيضا تهيئة المنطقة الحرة عن طريق إنجاز عمارات للخدمات العمومية والتي تتمثل في الجمارك الأمن الوطني الصحة الحماية المدنية؛
- ☑ تم ربط المنطقة بميناء جنجن وكذا بالمدينة بخط أنابيب لتجميع المياه الصالحة للشرب طوله 7 كم وتم حفر بئر كبير بطاقة قدرها 50 لتر/ثانية؛

☑ ربط المنطقة الحرة بالمدينة عن طريق خط السكك الحديدية طوله 6 كم وكذا ربط المنطقة بشبكة هاتفية التي تحتوي على 200 خط هاتفية عن طريق المركز الهاتفي موصول بدوره بالشبكة الوطنية والدولية؛

ونظرا لطبيعة المنطقة الحرة الصناعية الموجهة للتصدير فإن المشاريع المقامة داخل المنطقة ستتجه نحو الصناعات التصديرية لذا كان واجبا على الولاية ومؤسساتها المحلية توفير المواد الأولية والنصف المصنعة ومواد الطبيعة باعتبارها ضرورية لقيام النشاط الصناعي وسير عملية الإنتاج للمؤسسات الصناعية في المنطقة الحرة ومن بين هذه الموارد المتوفرة في الولاية نذكر منها:

- ☑ صناعة النسيج والجلود؛
- ☑ صناعة الميكانيكية والزجاج والإلكترونية والمواد الصيدلانية؛
- ☑ صناعة مواد البناء واستغلال الموارد المنجمية؛
- ☑ صناعة التحويلية وتعليب المنتجات البحرية والفلاحية؛
- ☑ النشاطات التحويلية للمواد الغاية.

رابعا: بلارة السوق الحرة: بعد افتتاح الجزائر على اقتصاد السوق تقرر في أبريل 1997 تحويل منطقة "بلارة" إلى سوق حرة هذا المشروع الذي كان من شأنه أن يولي "دائرة المليية" وولاية جيجل بشكل أشمل أهمية اقتصادية كبيرة، وخاصة بتنشيط الجانب التجاري بها وانفتاحها على كبريات الأسواق الداخلية والخارجية. ولتحقيق هذا المشروع تم صرف أغلفة مالية طائلة وهذا على الزيارات الموجهة، المتعددة للمنطقة والممتلكات التي نظمت بمركز الولاية من أجل تعريف المستثمرين وخاصة منهم الأجانب على أهمية المنطقة الكبيرة بالإضافة إلى صرف أزيد من "150" مليار سنتيم في أشغال التهيئة والتي شملت تسوية الأرضية وكذلك بالإضافة إلى بناء حائط الإسمنت المسلح المحيط بها بطول 14 كلم بالإضافة إلى بناء مجموعة من الأجنحة الخاصة بالحماية المدنية، الجمارك وبعض الأقسام الإدارية ليعرف هذا المشروع أيضا أفولا لم ير من بعده ولا بصيصا للنور سنة 2004.

خامسا: "بلارة" منطقة صناعية جهوية: في ديسمبر 2004 أعيد فتح ملف "منطقة بلارة" من جديد، وهذا عندما قررت الحكومة تحويلها إلى منطقة صناعية جهوية بدل السوق الحرة. وقد استقطبت العديد من المستثمرين الأجانب كان من بينهم وفد إماراتي استثمروا بقيمة استثمارية تقدر بـ 5 ملايين دولار. وبعدها تم إبرام العديد من الاتفاقيات بين الوفد المذكور والطرف الجزائري، وقد ألغى هذا المشروع

لأسباب تبقى مجهولة مما طرح تساؤلات كبيرة في أوساط البطالين بالمنطقة وحتى بالولايات المجاورة على غرار قسنطينة وسكيكدة والذين حاصروا الوكالة الوطنية للتشغيل "بالميلية" في ذلك الوقت، ليظهر بعده مستثمرون آخرون والمتمثلون في المجمع المصري "العز للحديد والصلب" بالإضافة إلى عملاق الحديد والصلب الهندي "آرسيلور ميتال" واللذين أعادا فكرة إنشاء مركب للحديد والصلب بالمنطقة، ليعرف هذان الآخران اندثاراً من الحارطة الاستثمارية بالمنطقة.

سادساً: "بلارة" منطقة صناعية واعدة: عاد الاهتمام بالمنطقة الصناعية بلارة ببلدية الميلية شرق ولاية جيجل، بعد انتعاش نشاط ميناء «جن جن» واستقطاب المنطقة للكثير من الاستثمارات، منها مشروع إنجاز مركب الحديد والصلب بشراكة جزائرية. قطرية بين مجمع «سيدار» وشركة «قطر ستيل الدولية»، والذي من المنتظر أن يدخل حيز الإنتاج بحلول 2017. بلارة التي كانت مشروعاً لمنطقة حرة منذ 1997، أصبحت مهياً بنسبة 95٪ لاحتضان المشاريع، وهي تتوفر على عوامل تؤهلها لأن تكون قطبا صناعيا مهما.

إن إنجاز مصنع للحديد والصلب بمنطقة بلارة يعود إلى بداية الثمانينيات، حين تقرر القيام بتهيئتها تحضيرا لانطلاق الأشغال، لكن المشروع لم يتجسد، وصنفت المنطقة في 1997 كمنطقة حرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 05/04/1997، وذلك بعد الدراسة التي أعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، حيث اختيرت من بين 16 ولاية، وتم إلغاءه بموجب المرسوم رقم 01/05 المؤرخ في 05/04/2005، وتحافتت بعد ذلك العديد من الشركات على إنجاز مشاريع بالمنطقة الصناعية، وأبدوا رغبتهم في الاستثمار بها، منها مجمع ياباني وشركة آرسيلور ميتال الهندية، إضافة إلى سيفيتال الجزائرية وشركات أخرى مصرية وإماراتية، وتم اقتراحها في 2010 لتكون مكانا لمشروع إقامة مصنع «رونو» الذي حوّل في النهاية إلى وهران.

ويدخل المشروع الاستثماري الجزائري. القطري، في إطار الإجراءات التي جاء بها قرار المجلس الوطني للاستثمار في 19/04/2011 الذي يتضمن ملخص عمل المجموعة الوزارية المشتركة، التي اعتمدت قائمة المناطق الصناعية الجديدة المحددة من طرف الحكومة، ووقع الطرفان على إقامة المشروع خلال الزيارة التي قام بها إلى الجزائر أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، في 07 جانفي 2011، وقبلها تم إمضاء مذكرة التفاهم الأولى بين البلدين في شهر جويلية 2012، من أجل إنشاء المركب، الذي تقدر تكلفته الأولية بـ 1.2 مليار دولار، سيساهم في الاستجابة للطلب الوطني في مجال الفولاذ (2.5 مليون طن سنويا مع دخوله في الإنتاج قبل أن تصل طاقته إلى 5 ملايين طن)، وكان مسؤولو المجمع القطري، قد عابنوا مؤخرًا المنطقة وبعض الهياكل الأخرى كميناء جن جن، وشرعوا في دراسة تقنية للأرضية من أجل الشروع في تجسيده بداية من النصف الثاني من السنة الجارية.

يستدعي الوصول إلى منطقة بلارة قطع مسافة 40 كلم من مطار فرحات عباس بالطاهير و 50 كلم من مقر ولاية جيجل، وغير بعيد عن المطار تتواجد محطة توليد الكهرباء وبجانبها ميناء جن جن أكبر الموانئ التجارية في إفريقيا، والذي يبعد عن بلارة حوالي 39 كلم، وشد انتباهنا ونحن متجهون إلى المنطقة الصناعية الأشغال التي يشهدها الطريق الوطني رقم 43 بهدف توسيعه، إضافة إلى أشغال أخرى لتوفير الهياكل القاعدية بمختلف القرى والبلدات التي يقطعها الطريق وهي بازول، الشقفة، القنار، المزابر، سيدي عبد العزيز، الجناح، بلغيموز، العنصر، لعراية ثم بوتياس فبلارة التي وصلنا بعد 45 دقيقة من انطلاقتنا من المطار.

سابعاً: آفاق المنطقة الصناعية ببلارة: بما أن مثل هذه المشاريع تحتاج إلى توفير جميع الهياكل الضرورية، فإن المنطقة حسب ما أكده لنا مسؤولون محليون مهياً بنسبة كبيرة، وأن الانطلاق في إنجاز المشروع من طرف مجموعة «قطر ستيل» الدولية ومجمع «سيدار» وفق قاعدة الاستثمار 49/51 سيكون في نهاية 2013، وسيدخل حيز الإنتاج بحلول سنة 2017، وسيتم استعمال تقنية الاحتزال المباشر بالغاز الطبيعي، وكوريات الحديد كمادة أولية لصناعة حديد البناء والخيوط الحديدية، على أن يتم استيراد المادة الأساسية المتمثلة في كريات الحديد من الخارج.

وستخصص المرحلة الثانية من المشروع لإنتاج أنواع عديدة من الصلب الخاص، الذي يستخدم في صناعة السيارات، والفولاذ المسطح الذي يوظف في صناعة السكك الحديدية، بالإضافة إلى إنتاج الأنابيب بدون تلحيم، للحد من واردات الحديد والصلب التي بلغت 10 ملايين دولار نهاية 2011، والذي من شأنه إعطاء دفع لصناعة الحديد والصلب بالجزائر، وحسب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الميلية، الطيب لعور، في تصريح لـ «الشعب»، «يرتقب أن تعرف عملية الاستغلال انطلاقة سريعة في هذه المنطقة، حيث تقرر إقامة مرافق خدمتية وإدارية مكتملة ومساعدة على إنجاز المشروع، فبالإضافة إلى إنشاء محطة جديدة لتوليد الكهرباء بطاقة إنتاج تقدر بـ 1000 ميغاواط بالقرب من بلارة، على مساحة 153 هكتار، لتموين المشروع بالطاقة الكهربائية، التي يتوقع أن تبلغ تكلفة إنتاجها حوالي ملياري دولار، سيتم تزويد المنطقة بالمياه الصناعية من سد بوسياية خلال هذه السنة».

وفي سياق متصل سيتم إنجاز خط مزدوج للسكة الحديدية يربط المنطقة بميناء جن جن والشبكة الوطنية، لتسهيل عملية شحن ما يتم صناعته وإنتاجه بمنطقة بلارة نحو الولايات الداخلية والجنوبية للوطن، والتصدير نحو الخارج، وهناك دراسة لمشروع فتح طريق مزدوج يربط ميناء جن جن بمدينة العلمة بولاية سطيف مروراً ببلدية تاكسنة، لتسهيل التعامل التجاري المباشر مع بلارة، إلى جانب ربط المنطقة بمدينة الميلية بخط أنابيب لتجميع المياه الصالحة للشرب طوله 07 كلم، وتم حفر بئرين كبيرين بطاقة قدرها 50 ل/ت وخزان مائي بسعة 2000 م³، إضافة إلى ذلك سيتم ربط المنطقة بالشبكة الهاتفية وبخطوط الطرق الرئيسية وإنجاز بعض المباني للخدمات العمومية.

ثامنا: المنطقة الحرة "التسيير، الأسباب والآثار":

- 1- تسيير المنطقة الحرة: يمنح امتياز استغلال المنطقة وتسيير ما من طرف شخص "المستغل" قد يكون شخصا معنويا عموماً أو خاصاً يتم اختياره عن طريق مزايادة وطنية دولية مفتوحة أو محدودة تقوم بها وكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها ودعمها تتضمن دفتر شروط يعدد خصوصاً حقوق المستغل ومهامه وواجباته والإتاوة التي يجب أن يدفعها لإدارة الأملاك العمومية.
- 2- أسباب إقامة المناطق الحرة في الجزائر: هناك عدة دوافع يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

✓ دافع التضخم والبطالة؛

✓ دافع ترقية الصادرات وتوفير العملة الأجنبية؛

✓ دافع نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

3- الهيئات التي تشرف على المناطق الحرة:

- 3-1- وكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها ودعمها: حيث نجد الشباك الواحد المتكون من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار وكالة *Apsi* الضرائب، بنك الجزائر المركز الوطني للسجل التجاري، الجمارك، إدارة الأملاك العمومية والبلدية، البيئة الشغل وعن طريقه تمنح المزايا للمستثمرين؛

3-2- اللجنة الوطنية للمناطق الحرة: ترجع خلفية المنطقة للدولة وتضم اللجنة ممثلي 10 وزارات محددة في المادة 24 من نص المرسوم 320/24 المؤرخ في 17/10/1994 وفي المجموع عدد أعضائها 21 عضواً.

4- الآثار المتوقعة في إنشاء المنطقة الحرة "بلارة":

4-1- الآثار الإيجابية: يمكن أن نلخص الانعكاسات الناتجة عن مشروع المنطقة الحرة بلارة في النقاط التالية:

- ✓ العمالة: يمكن أن تحدث مناصب عمل مباشرة عن طريق الشركات والمؤسسات المستثمرة داخل المنطقة وغير مباشر وذلك بفعل الروابط الخلفية مع الاقتصاد الوطني وتم تقدير مناصب شغل المباشر بـ 28000 منصب عمل؛

- ✓ **زيادة العائد من النقد الأجنبي** ومصدره الأجور المدفوعة إلى العمال إذ يستفيد العمال الجزائريين من نسبة لا تقل عن 10% من أجورهم بالعملة الأجنبية؛
- ✓ قيمة الإيجار المباني والأراضي والكهرباء والغاز والاتصالات؛
- ✓ استيراد المواد الأولية والتجهيزات وكل ما تحتاج المشاريع من الأسواق الوطنية والمحددة مسبقاً بـ 20% ؛
- ✓ إدماج إنتاج المؤسسات الوطنية بإنتاج مؤسسات لمنطقة؛
- ✓ تطوير وتنمية الخدمات؛
- ✓ المساهمة في تحسين وتطوير التكوين بالمراكز التكوينية المهني والمراكز العلمية؛
- ✓ تنمية المناطق المحاطة بالمنطقة وتحسين مردودية الطاقات المحلية؛
- ✓ زيادة حصيلة الصادرات خارج نطاق المحروقات.

4-2- الآثار السلبية: ينجم عن إنشاء أي منطقة حرة في العالم بعض السلبيات ولانعكاسات وخاصة في بداية عملها ويمكن إنجازها في:

- ☒ الربح الضائع للخرينة العمومية من المداخل الجبائية "إعفاء الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات" فإن الصبغة الجمركية الجبائية والعوائد رأس المال الموزعة؛
- ☒ عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أحسن وفي ظل منافسة قوية؛
- ☒ اختلاف الأجور والامتيازات بين العمال ومن نفس الكفاءات والمهارات يؤدي إلى عدم استقرار العمال وكذا الاستغلال المنتشر داخل المناطق الحرة بسبب غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي إلى انعكاسات سلبية على العمالة؛
- ☒ التأثير على البيئة والمحيط حيث نصت المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 320/24 المتعلق بالمناطق الحرة، على أن توضع كميات الحطام والنفايات ولا سيما النسيجية والجلدية والزجاجية والمتأتية من مواد البناء حيز الاستهلاك بالتراب الجمركي الوطني، وهذا ينجم عنه تلوث ويصبح التراب الوطني سلة للنفايات الناتجة عن مشاريع المنطقة الحرة.
- تاسعا: العوامل المفسرة في عدم انطلاق أداء المنطقة الحرة في جذب الاستثمار:** يبدو أن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء التعثر رغم أنها لديها المزايا والضمانات التنافسية بالمقارنة بباقي المناطق الحرة في العالم وأهم هذه العوامل¹⁶:
- ☒ يبدو أن الإعفاءات الضريبية والمزايا والضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المؤسسية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها والمفروض تحسين مناخ الاستثمار في مجموعة وليس من الجانب التشريعي فقط؛
- ☒ غياب تحليل الدوافع والمهددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة فيجب التعرف على الإستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة؛
- ☒ عدم إيجاد آلية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة؛
- ☒ عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنياً ودولياً وكذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة عن تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم مثل منطقة الحرة بجبل علي "دبي"، هونج كونج....

خاتمة: إن المناطق الحرة ومن خلال تطورها وتفاعلها مع التطور التجاري والصناعي في العالم، لم يقتصر دورها على تحرير المبادلات التجارية الدولية وتسهيل حركة انسياب وانتقال السلع الوطنية، وإنما يقودها أيضاً إلى مجال الاستثمار والتوظيف وتنمية الصادرات المصنعة،

بدائل المستوردات والصناعات التصديرية وتصنيع الصادرات وتشجيع الاستثمارات المالية والإنتاجية، كل ذلك خارج أنظمة الحماية الوطنية والقيود المفروضة عليها وتوفير العوائد الربعية المجزية لها في ضوء المنافسة والمزاخمة الدولية التي تواجه هذه الاستثمارات، وبحيث تخلق المناخ والمكان المناسب وتوفير الظروف والشروط التحفيزية لإقامتها.

يلاحظ أن الانعكاسات المختلفة للمنظمة التجارة العالمية والتوجه نحو التكتلات الاقتصادية واقتصاديات الشراكة وما تفرضه متطلبات التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كلها تشير إلى ضرورة التوسع في إقامة المناطق الحرة في الجزائر لجلب الاستثمارات الضخمة من أجل التصدير.

فجراح المناطق الحرة في أهدافها يتوقف على توفير مناخ استثماري مشجع بكل أبعاده البيئية والسياسية والاجتماعية والسياسات الاقتصادية، مع الأخذ بين الاعتبار التحولات العالمية فيما يخص إقامة المناطق الحرة الجديدة التي يغلب عليها الاستثمار الصناعي التصديري الضخم ذو الصلة الوثيقة بالأسواق العالمية، وجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد تصديري تنافسي يكون له وزن وثقل ومكان يليق به كإقتصاد محوري متوسطياً وأفريقياً، ويتناسب مع ما يملكه من مزايا نسبية وتنافسية ليتحول في المدى الطويل.

نستخلص مما تقدم النتائج التالية:

1- هناك صور وأشكال للمناطق الحرة إلا أن الاتجاه الحالي هو إقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة وخاصة في الدول النامية مع بروز مؤشرات لبروز مناطق حرة متخصصة في الخدمات؛

2- يتوقف نجاح المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق أهدافها الأخرى على توافر العوامل الحاكمة في نجاحها ابتداء من دراسة ملائمة الفكرة لظروف الدولة والتحضير لها، مع عمل دراسة جدوى اقتصادية وتزويد المناطق الحرة بالبنية الأساسية وتطبيق نظام متكامل من الحوافز؛

3- توفير وإيجاد جهاز إداري مرن تعطى له الصلاحيات الكاملة في تسيير المناطق الحرة؛

4- تعثر المشاريع الرئيسية والحيوية للبنية التحتية للمنطقة الحرة إلى الآن، مما أدى إلى تأخر الوصول إلى الأهداف المرجوة من إنشاء المناطق الحرة؛

5- افتقار المناطق الحرة لكفاءة الأداء الإداري والتنظيمي وغياب الأمل والثقة لدى كوادرها بإمكانية المنافسة للمناطق الحرة المجاورة؛

6- وجود تناقض بين قوانين المناطق الحرة وقوانين الجهات الحكومية الأخرى، أدى إلى التداخل في الصلاحيات والاختصاصات؛

7- إن المنطقة بلازة تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية عند إدراجها في أولويات برنامج الإنعاش الاقتصادي.

استعراض المعوقات والصعوبات التي وقفت وتقف حائلاً أمام تطور المنطقة الحرة بلازة، مما جعلها عاجزة عن القيام بالدور الرئيسي والطبيعي الذي يجب أن تقوم به كمنطقة حرة تمتلك الكثير من المميزات والمقومات التي تجعلها منطقة حرة ناجحة بكل المقاييس، بل وتجعلها منافسة لكثير من المناطق الحرة العربية والعالمية.

وسنورد هنا جملة من التوصيات والآليات التي ينبغي على الحكومة ممثلة بكل هيئاتها الالتزام بها لإنجاح المنطقة الحرة بلازة، ومنها:

1- ينبغي الإسراع بإعداد الدراسات والخطط لاستكمال وإنجاز كل ما تبقى من مشاريع البنية الأساسية للمنطقة الحرة، من طرق ومبانٍ وكهرباء وغيرها وتسخير كل الطاقات والإمكانات لإنجاز تلك المشاريع الهامة والضرورية، مع التركيز أيضاً على سرعة إكمال الخدمات العامة لدورها المهم في جذب المستثمرين؛

2- العمل على تطبيق القوانين النافذة لمنع التعدي على أراضي وممتلكات المنطقة الحرة، ومحاكمة المتنفذين والمسؤولين الذين ثبتت إدانتهم بالسطو على أراضي المواطنين، أو أراضي المنطقة الحرة؛

- 5- منور أوسريز: "دراسة نظرية عن الناطق الحرة مشروع منطقة بلارة"، مقال منشور بمجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثاني 2003، ص 44-40
- 6- بالي طه: "ندوة المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار"، الإمارات العربية المتحدة، دبي 1988، ص: 06.
- 7- بشار محمد الأسعد: "المناطق الحرة"، مقال منشور بالموسوعة القانونية المتخصصة، الموسوعة العربية، التصنيف: القانون المالي، رقم الصفحة ضمن المجلد: 214، والذي تصفح بتاريخ 2016/03/03 على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164949
- 8- ظافر محمد سعيد: "ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى اقتصاديات المناطق الحرة"، دمشق 2002، ص: 07.
- 9- القيسي عبد الحفيظ: "ندوة المناطق الحرة المشتركة والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، ورقة عمل مقدمة من وزارة الأشغال العامة ووزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان، دمشق، سنة 2004، ص: 09.
- 10- Peter. Warr- Export processing Zones. The economic of enclave manufacturing reseach observer. 1989 - P/26/ -World Bank .
- 11 - Baissac - Claude - A Critique Of Cost-Benefit Analysis In The Evaluation Of Export Processing Zones - (Presented at the WEPZA Round Table on EPZs, Vienna, 4/15/96) No. 2 Ver. 1 p /4
- 12- مساعد الزباني: "المناطق الحرة نموذج أساسي في تطوير المنظومة الاقتصادية الخليجية"، مقال منشور بجريدة الشرق الأوسط الدولية، رقم العدد 14928، "الشارقة"، والذي تصفح بتاريخ 2019/10/12 على الموقع الإلكتروني التالي:
<https://aawsat.com/home/article/1941786>
- 13- مساعد الزباني: "المراجع السابق".
- 14 - منور أوسريز: "دراسة نظرية عن الناطق الحرة مشروع منطقة بلارة"، مرجع سابق، ص: 44-40.
- 15 - منور أوسريز: "دراسة نظرية عن الناطق الحرة مشروع منطقة بلارة"، مرجع سابق، ص: 44-40.
- 16 - منور أوسريز: "دراسة نظرية عن الناطق الحرة مشروع منطقة بلارة"، مرجع سابق، ص: 44-40.